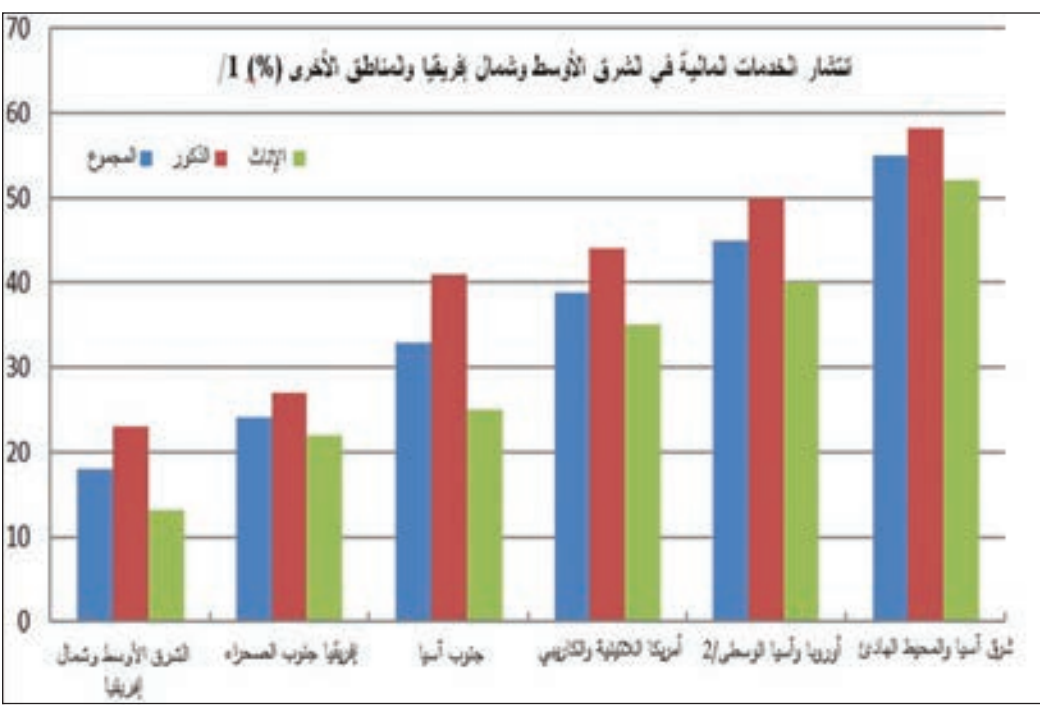


في ظل الحاجة الملحة للتركيز على الإصلاحات

«صندوق النقد»: القطاع الخاص قادر على تحقيق النمو في المنطقة رغم التحديات

ضرورة إصلاح سوق الأسهم لتعزيز حوكمة الشركات وحماية المستثمرين



انتشار الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط

ينبغي التركيز في الإصلاحات الأخرى الداعمة للتطور المالي على تطوير أسواق الدين وإتاحة التعامل في أسواق الأسهم لمجموعة أكبر من الشركات والمستثمرين، لرفع معدل نمو أسواق الدين، الأمر الذي يتطلب أن تنشئ السلطات منحنى للعائد الحكومي، وأن تسعى لزيادة سيولة السوق من خلال التداول في السوق الثانوية، والتأكد من عدم صعوبة متطلبات طرح الإصدارات الخاصة، لاسيما والتركيز في إصلاحات سوق الأسهم على تعزيز حوكمة الشركات وحماية المستثمرين، وإزالة القيود المفروضة على الملكية الأجنبية، وتشجيع المنافسة في السوق المالية، حيث إن المنافسة ستساعد في السوق المالية أيضاً على تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية.

منخفض، وصغر حجم الدين العام وايضا رقابة قوية من البنك المركزي. وأوضح أن البعد الآخر الذي يوضح العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي فيتعلق بهيكليته المصرفية يتصف بتركز ودور أكبر لبنوك القطاع العام، فإن توطيد العلاقة بين النمو والتطور المالي يتطلب إدخال المزيد من المنافسة الى القطاع المصرفي حتى نرفع من كفاءته وجدارته الائتمانية، إضافة الى العمل على توفير الخدمات المصرفية المتقدمة، فضلا عن تطوير القطاع المالي بإنشاء وتطوير عمل أسواق رأس المال، حيث أنها توفر مزيدا من السيولة والتقييم وتنوع المخاطر.

كاتب سمر امين:

تسعى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، الى تعزيز دور القطاع الخاص لمواجهة التحديات التي تكمن في دخول ملايين الشباب الى سوق العمل سنويا وازدياد حدة القيود على الموارد المالية العامة وكذلك تصاعد المخاطر الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمار الخاص في المنطقة لفترة طويلة. وأظهر تقرير صادر من صندوق النقد الدولي ان القطاع المالي يسهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا بد من تحريره، الامر الذي يتطلب توافر البيئة المناسبة لعملية التحرير مثل قوة الاساسيات الاقتصادية، وصغر حجم عجز الموازنة، وتنضم

1.5% خسارة سنوية في النمو للبلدان المصدرة للنفط



نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط

استثمار القطاع الخاص ظل منخفضا بالمقاييس التاريخية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان وذلك مقارنة بمعظم اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الاخرى، لاسيما وازدياد هذا الاتجاه العام في السنوات الاخيرة، حيث ان نصف بلدان المنطقة انخفضت نسبة الاستثمار الخاص الى اجمالي الناتج المحلي منذ 2011، مقارنة بالفترة التي سبقت الازمة المالية العالمية في 2008. وقد اثر هذا التراجع على سلامة الاقتصاد في المنطقة، حيث سجلت خسارة سنوية في النمو بمعدل قدره 1.5% في البلدان المصدرة للنفط، 1% في المستوردة للنفط، وفي ظل تزايد المخاطر التي تكتنف افاق الاقتصاد العالمي واستمرار الابتكار التكنولوجي يتعين على بلدان المنطقة الاسراع باجراء اصلاحات قوية لتحقيق النمو الاحتوائي اليوم ولصالح الاجيال القادمة.

تحسين البنية التحتية لزيادة حجم الاستثمار

ولا يقتصر هذا التحدي على بلدان المنطقة المستوردة للنفط فالبلدان الأعلى المصدرة للنفط متأخرة أيضا عن ركب نظرائها من الاقتصادات المتقدمة في مختلف مقاييس الحوكمة والتطور المالي وعلى وجه التحديد مع زيادة التطور المالي لبلوغ المستوى المسجل في متوسط الاقتصادات المتقدمة يمكن تحقيق زيادة في الاستثمار الخاص بنحو نقطتين مؤبقتين من اجمالي الناتج المحلي.

بسيادة القانون وصولاً إلى المتوسط السائد في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ان يحقق زيادة في الاستثمار الخاص بواقع ثلثي نقطة مئوية من اجمالي الناتج المحلي وبالتوازي نجد ان زيادة التطور المالي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة وصولاً إلى المستوى السائد في اوروبا والصاعدة يمكن ان يعزز الاستثمار الخاص بواقع نصف نقطة مئوية من اجمالي الناتج المحلي.

تمثل تحسين البنية التحتية ضرورة، حيث يمكن من خلال ضمان توافر الكهرباء للجميع تحقيق زيادة في الاستثمار بواقع ثلاثة ارباع نقطة مئوية اضافية ويناقش التقرير كذلك كيفية ايجاد الحيز للإنفاق العام الضروري لدعم هذه الاستثمارات الحيوية. وتأتي البلدان المستوردة للنفط في مراكز متأخرة عن نظرائها في مختلف مقاييس الحوكمة من مكافحة الفساد إلى سيادة القانون ومن شأن النهوض

اقتصاد تونس ينمو إلى 2.5% في 2018

أظهرت بيانات رسمية أن اقتصاد تونس سجل نموًا بلغ 2.5% في 2018 مقارنة مع 1.9% في السنة السابقة. وقال المعهد الوطني للإحصاء إن النمو الاقتصادي قادته زيادة نسبية 2.2% في الربع الأخير من 2018. ويتعافى اقتصاد البلاد بوتيرة بطيئة وتهدف تونس إلى رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.1% هذا العام. وتوقع أن يهبط عجز الميزانية إلى 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، من نحو خمسة% في 2018.

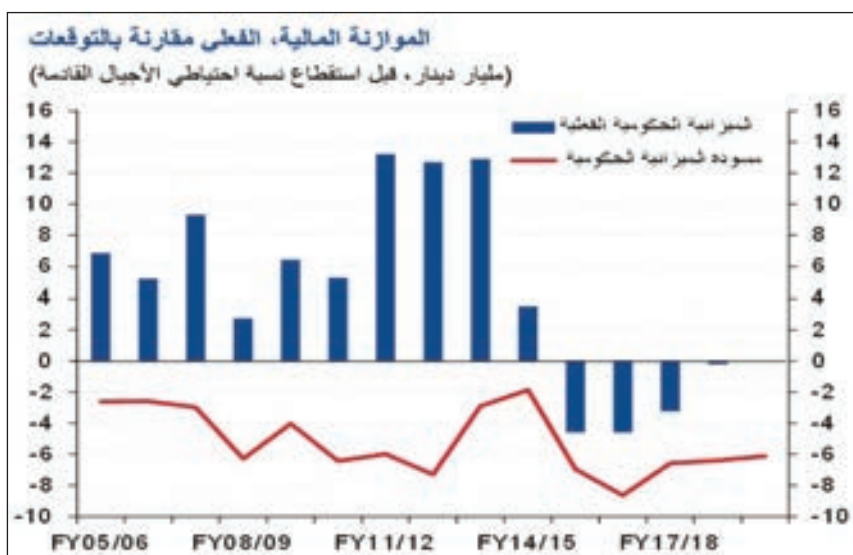
الصين ترفع حيازتها من السندات الأميركية لأول مرة في 7 أشهر

أما إيرلندا والمملكة المتحدة حيث المركزين الرابع والخامس، فقد رفعتا حيازتهما من السندات الأميركية عند مستويات 280 مليار دولار و272.9 مليار دولار على الترتيب. كما أن السدول في المركزين السابع والثامن وهي سويسرا وولفسبورج وجزر كايمان رفعت حيازتها من السندات الأميركية عند 235 مليار و231 مليار و211 مليار دولار على الترتيب. وعلى مستوى المركزين التاسع والعاشر، حيث هونغ كونغ وبلجيكا فتمت زيادة حيازتهما من السندات الأميركية عند 196.2 مليار و185.7 مليار دولار على التوالي. وأوضحت البيانات زيادة إجمالي حيازة دول العالم من سندات الخزنة الأميركية في شهر ديسمبر الماضي إلى 6.265 تريليون دولار، مقارنة مع 6.199 تريليونات في نوفمبر الماضي.

اليورو يقترب من تسجيل أكبر خسائر في عامين

ترجع اليورو أمام الدولار الأميركي قرب أدنى مستوى في عامين، مع تصريحات بإمكانية طرح المركزي الأوروبي قروض طويلة الأجل للبنوك. وقال «بينوا كور»، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي في حديثه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك إن عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل للبنوك «تم مناقشتها» وتواجه البنوك في بعض الدول الواقعة في جنوب أوروبا صعوبات بشأن سداد قروض تمويل طويلة الأجل تستحق في 2020. وفي سياق منفصل، أشار «كوير» إلى أن مسار التضخم في منطقة اليورو لن يشهد تحيرا كبيرا، في حين إن التباطؤ الاقتصادي سيكون أقوى وأوسع مما كان متوقعا. وكانت بيانات اقتصادية قد أظهرت تباطؤ نمو اقتصاد منطقة اليورو خلال العام الماضي.

«الوطني»: 22.5 مليار دينار قيمة ميزانية 2020/2019



3.6 مليارات دينار إجمالي الفائض المحلي في 9 شهور

وقال تقرير «الوطني» تشير البيانات الأولية للمالية العامة لفترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2019/2018 «حتى ديسمبر» إلى أن النتائج المالية قد تكون أفضل من الميزانية. حيث تم تسجيل فائض بقيمة 3.6 مليارات دينار خلال هذه الفترة، حيث كان الإنفاق ضعيفا، في حين ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الإيرادات. ومن جهة أخرى، تراجعت المصروفات بنسبة 3.3% على أساس سنوي مع انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.4%. وذلك لانخفاض معدل تنفيذ المشروعات المرتبطة بالمصروفات الرأسمالية إلى نسبة 45% من الإجمالي المخصص للعام بأكمله، مقارنة بنسبته 52% مسجلة في نفس الفترة من العام الماضي.

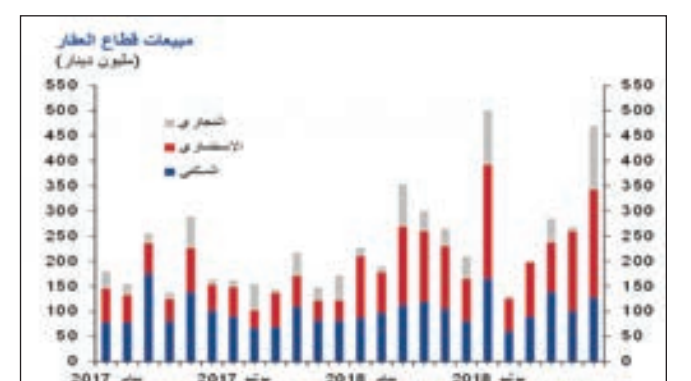
وأشار تقرير «الوطني» الى ارتفاع معدلات الاقراض للشركات بنسبة 5.3% على أساس سنوي مقابل 3.3% في نوفمبر، مدفوعا بارتفاع معدلات الاقراض للشركات والأفراد على حد سواء، إلى جانب الانتعاش المعتاد للقروض بنهاية العام لشراء الأوراق المالية.

نمو الائتمان يصل إلى أعلى مستوياته في 13 شهراً

انتعش النمو الائتماني إلى أعلى مستوياته على مدى 13 شهراً ليصل إلى نسبة 4.3% على أساس سنوي في ديسمبر من 3.0% في نوفمبر، مدفوعا بارتفاع معدلات الاقراض للشركات والأفراد على حد سواء، إلى جانب الانتعاش المعتاد للقروض بنهاية العام لشراء الأوراق المالية.

وأشار تقرير «الوطني» الى ارتفاع معدلات الاقراض للشركات بنسبة 5.3% على أساس سنوي مقابل 3.3% في نوفمبر بدعم من التحسن الجيد للقروض العقارية. كما ارتفعت القروض الشخصية بنسبة 6.0% مقابل

470 مليون دينار مبيعات العقار في ديسمبر الماضي



خلال العام 2018 بدعم من تيسير المتطلبات والإجراءات التنظيمية من قبل وزارة التجارة والصناعة. في حين ارتفعت مبيعات الشقق إلى ثاني أعلى معدل لها في أربعة أعوام ونصف العام. وقال تقرير «الوطني» صاحب ارتفاع مبيعات شهر ديسمبر تغيرا إيجابيا على صعيد الاسعار لكل من القطاعين السكني والاستثماري. وكانت تحركات الاسعار الشهرية إيجابية في الغالب منذ شهر سبتمبر، بما يشير إلى تسجيل نمو بمعدلات ثابتة وإن كان بوتيرة معتدلة في حين كانت التغيرات السنوية إيجابية على مستوى كافة القطاعات بنهاية العام.

أنهى السوق العقاري العام 2018 بآداء قوي. حيث بلغت قيمة المبيعات في شهر ديسمبر 470 مليون دينار، فيما يعد ثاني أعلى مبيعات شهرية يتم تسجيلها في العام 2018، بما يتخطى إلى حد كبير المتوسط الشهري لهذا العام. ويعزى هذا الارتفاع الكبير لتزايد أنشطة القطاعات الفرعية الثلاث، وإن كان أبرزها القطاع التجاري الذي شهد ارتفاع مبيعاته إلى أعلى مستوى له خلال عامين ببلوغها 127 مليون دينار على خلفية تزايد حجم المبيعات. كما قد يكون هذا القطاع قد استفاد من زيادة عدد تراخيص الأعمال التجارية «المشاريع الناشئة» التي صدرت